The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 2, 2026
Page No: 9-15
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.69 ISI 2024: 0.696

Community Security: An Approach to Achieving Human Development – A Sociological Study

Widad Abu Bakr Eljadid*
Department of Sociology, Faculty of Arts, Bani Walid University, Bani Walid, Libya

الأمن المجتمعي: مدخل لتحقيق التنمية البشرية ـ دراسة سوسيولوجية

وداد أبوبكر الجديد*
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: widadalj182@gmail.com

Received: February 07, 2026	Accepted: March 22, 2026	Published: April 03, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
The study aims to identify community security and its impact on achieving human development. The basic element of human development is the human being, and community security provides him with psychological and moral stability that gives him the ability to analyze, innovate and create, and contributes to supporting social peace and social justice. By preserving community security, the security of society is strong, and any disruption to security is reflected in the achievement of human development. The study's question is: what is community security? And what is its impact on achieving human development? The study adopted the descriptive analytical method, and concluded that through individuals, awareness of their rights and duties, human development can be achieved based on expanding which helps to build a better and safer tomorrow.

Keywords: Human Development, Social Justice, Community Security, Sustainable Development.

الملخص:
تهدف الدراسة إلى التعرف على الأمن المجتمعي وأثره في تحقيق التنمية البشرية، فالعنصر الأساسي للتنمية البشرية هو الانسان، والأمن المجتمعي يُؤمن له الاستقرار النفسي والمعنوي الذي يمنحه القدرة على التحليل والابتكار والابداع، ويُسهم في دعم السلام الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وبحفظ الأمن المجتمعي يكون أمن المجتمع متينًا، وأي خلل بالأمن ينعكس على تحقيق التنمية البشرية، أما تساؤل الدراسة ما الأمن المجتمعي؟ وما أثره في تحقيق التنمية البشرية؟ واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أنه من خلال وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم يمكن تحقيق تنمية بشرية قائمة على توسيع قدراتهم وخياراتهم والتي تساعد على بناء غدٍ أفضل وآمن.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، العدالة الاجتماعية، الأمن المجتمعي، التنمية المستدامة.

مقدمة:

يعد الأمن المجتمعي الركيزة الأساسية لشعور أفراد المجتمع بالاطمئنان والاستقرار، وهذا الشعور من شأنه أن يجعل الفرد أكثر قدرة على المشاركة والعطاء لتحقيق المزيد من العمل والارتقاء بنوعية الحياة، وتعزيز الأمن المجتمعي يعد شرطًا جوهريًا من شروط تحقيق التنمية والتطور ولاسيما التنمية البشرية التي تطلب بيئة أمنة ومستقرة ومواتية لإكساب البشر المعارف والقدرات والمهارات الي تتناسب ومقتضيات العصر، واستغلالها بكفاءة حيث تؤكد التقارير الدولية المتعلقة بالتنمية البشرية ضرورة تلبية احتياجات الناس والمطالبة بحياة أفضل لهم، فالتنمية البشرية هي تنمية الإنسان في مجتمع

ما، وإن نوعية وكفاءة العنصر البشري لأي مجتمع هو المعيار الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وتأتي هذه الدراسة في ظل التحولات التي يشهدها عالم اليوم في جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية ،والسياسية، والأمنية، كمحاولة للوقوف على مفهوم الأمن المجتمعي وأثره في تحقيق التنمية البشرية، وهي دراسة سوسيولوجية "ميدانية" تُهم عدة حقول في علم الاجتماع، وقد تم عرض محاورها على النحو التالي: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، أهداف الدراسة وأهميتها، مفاهيم الدراسة، التوجه النظري والمنهجي للدراسة، الدراسات السابقة، الأمن المجتمعي وأثره في تحقيق التنمية البشرية: الأمن المجتمعي وأبعاده، التنمية البشرية وأهدافها، دور الأمن المجتمعي في تحقيق التنمية البشرية، نتائج وتوصيات الدراسة.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

أن العنصر الأساسي للتنمية البشرية هو الانسان، والأمن المجتمعي يُؤمن له الاستقرار النفسي والمعنوي الذي يمنحه القدرة على التحليل والابتكار والابداع، ويُسهم في دعم السلام الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتي تعد من مقومات التنمية لأي مجتمع من المجتمعات بمختلف مكوناته وخصائصه التي تظهر في اللغة والدين والهوية والقيم والعادات والتقاليد، وبحفظ الأمن المجتمعي يكون أمن المجتمع متينًا، وأي خلل بالأمن ينعكس على تحقيق التنمية البشرية، **وتتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:**

- ما الأمن المجتمعي؟ وما أثره في تحقيق التنمية البشرية؟

ويتضمن التساؤلات الفرعية الاتية:

1. ما الأمن المجتمعي؟ وما طبيعة دوره في احداث التنمية البشرية؟
2. ما تأثير الأمن المجتمعي على تحقيق التنمية البشرية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأمن المجتمعي وأثره في تحقيق التنمية البشرية، **وتتضمن الأهداف الفرعية التالية:**

1. التعرف على الأمن المجتمعي وإبراز دوره في احداث التنمية البشرية.
2. معرفة تأثير الأمن المجتمعي على تحقيق التنمية البشرية.

أهمية الدراسة:

1. تظهر أهمية موضوع الأمن المجتمعي باعتباره المحرك الحقيقي للتنمية البشرية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وديمومتها، اذ يوفر الحماية للأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة في الخصائص التي تميز كل مجتمع عن أخر، وذلك عندما تكون العلاقات بين مكونات الأمن الإنساني قوية ومترابطة.
2. تأتي أهمية هذا الموضوع من الاهتمام المتزايد بالتنمية البشرية على مستوى المنظمات الدولية ذات الصلة، والمؤسسات البحثية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد من الموضوعات المطروحة في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة التي تُهم حقول علم الاجتماع كحقل علم اجتماع التنمية، وعلم اجتماع السياسة، وعلم اجتماع الجريمة.

مفاهيم الدراسة:

1. **الأمن المجتمعي:**

يمثل الأمن المجتمعي "الأساس المعبر عن الثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي والتي تبرز الهوية الوطنية للوصول إلى الأهداف والغايات لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار" (سلام، 2018، ص 54)، ويعرف الأمن المجتمعي "بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف المتغيرة وتهديدات فعلية أو محتملة وبدقة أكثر فهو يرجع إلى استمرارية ضمن شروط مقبولة للتطور والنماذج التقليدية للغة، الثقافة والروابط، بالإضافة إلى الهوية والشعائر الدينية والوطنية" (إسمهان، 2018، 89)، ويعرف الأمن المجتمعي بأنه "شعور الأفراد بانتمائهم لجماعة أو لمجتمع يوفر لهم هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، ويقوم الأمن المجتمعي على منح المواطنين فرص الانخراط في المجتمع والحياة الاجتماعية" (الكواري، 2012، ص 23)، ويرى "باري بوزان" أن الأمن المجتمعي "يرتبط بالتنمية المستدامة لمختلف الأنماط والقوالب التقليدية الأولية للغة والثقافة، الدين والهويات الوطنية والعادات والتقاليد" (جميلة، 2016، ص 104)، وعُرف الأمن المجتمعي بأنه "يتضمن جملة من الإجراءات والبرامج، والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة، تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى قدر من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية" (بركات، 2011، ص 30).

2. **التنمية البشرية:**

في ضوء الأهمية البالغة التي يحتلها مفهوم التنمية ومسارات نموه جاء تعريف "حامد عمار" حيث يرى أن التنمية البشرية مفهوم له بعدين اساسيان أولهما: "يهتم بمستوى حالة النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة، وهو نمو لقدرات الانسان، وطاقاته البدنية، والعقلية، والنفسية، والاجتماعية، والمهارية، والروحية من خلال ما يتطلبه الاشباع المتنامي لمختلف احتياجات ذلك النمو بعناصرها المادية وغير المادية، ومن ثم فإن الكينونة الراهنة والصيرورة المنشودة لحالة الانسان تكونان معًا هذا **البعد الأول** (عمار، 1998، ص 53)، **والبعد الثاني** للمفهوم "يتمثل في كون التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج اللازم لتنمية تلك القدرات البشرية ويتضمن المفهوم تحقيق ذلك من خلال تنظيم مجتمعي يعبئ موارده الداخلية، ويتفاعل مع المتغيرات العالمية والأسواق الدولية من أجل الاطراد في تنمية تلك الموارد، والتي توفر بدورها إمكانية الاستمرار في تنمية قدرات الانسان وطاقاته

وتطلعاته، ويتسع الجانب العملي في المفهوم ليعني بأهمية تطوير الهياكل والبُنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس في العمل والإنتاج السلعي والخدمي والتنظيمي والمعرفي على أساس من التوزيع العادل لعوائده، ويتم ذلك من خلال إطار للعمل السياسي يوفر الحقوق الأساسية للإنسان بما يشبع له كل احتياجاته" (المرجع نفسه، ص 54)، وصدر عن الأمم المتحدة التقرير الأول للتنمية البشرية في عام 1990 حيث أولت اهتمامًا خاصًا لهذا المفهوم فتعرف التنمية البشرية على أنها" عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وهي خيارات غير محدودة أساسًا بدءًا من الخيارات الأساسية أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، حتى خيارات الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الابداع واحترام حقوق الانسان واستمتاع الشخص بالاحترام الذاتي" (جلبي، 2016، ص 22)، وأكد تقرير التنمية البشرية لعام 1991 إلى أن مفهوم التنمية البشرية "ارتبط بتحسين نوعية الحياة المادية والنوعية، وتم اعتماد مؤشرات كمية لقياس تحسين نوعية الحياة المادية (الدخل، الصحة، المعرفة)، وقد أدى هذا إلى التأكيد على مؤشرات كيفية قياس نوعية الحياة ـ حقوق الانسان، والمشاركة السياسية الفعالة، الأمن الفردي والاجتماعي والقومي" (الخواجة، 2014، ص 36).

التوجه النظري والمنهجي للدراسة:

تعتمد الدراسة على النظرية البنائية الوظيفية والتي ترمز إلى الاسهامات التي تقدمها الجماعة إلى أعضائها أو الاسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات التي يضمها أي الدور الذي يلعبه النظام في البناء الاجتماعي الشامل، حيث يرى أصحاب الاتجاه الوظيفي أن الأمن المجتمعي والتنمية البشرية يرتبطان سوسيولوجيًا بتعزيز استقرار المجتمع، وحماية الأفراد من التهديدات وتنمية قدراتهم، فالأمن المجتمعي يمثل السلطة ونظام يضبط المجتمع ويحقق التماسك والتكافل الاجتماعي، والتنمية البشرية تعد استثمارًا لتأهيل الأفراد للقيام بأدوارهم الوظيفية وذلك باعتبار الأفراد هم جزء من المجتمع والمجتمع يشكل الكل وفقًا لهذا المنظور. (خاطر، 1999، ص 124)

كما تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت ميدانيًا في مدينة بني وليد ـ ليبيا، واستخدمت استمارة الاستبيان وتم توزيعها على أفراد العينة التي بلغ حجمها (100) مفردة من الأفراد المقيمين في مركز المدينة "ذكورًا وإناث"، وكانت العينة العشوائية البسيطة روعي فيها الأبعاد الاتية: النوع، والعمر، ومستوى التعليم.

الدراسات السابقة:

ركزت بعض الدراسات على تناول موضوع الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، وتناولت الدراسة الحالية الأمن المجتمعي الذي يعد أحد مكونات الأمن الإنساني، وجاءت دراسة **"جبر، 2009"** لنشر الوعي بمفهومي الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة والعلاقة الترابطية بينهما في تحقيق الرفاهية للأفراد المجتمع وذلك عند توافر البيئة المستقرة المواتية لأحداث عملية التنمية، وتوصلت دراسة **"رفاعي، 2015"** إلى أن العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة علاقة طردية فلا تتحقق عملية التنمية بغياب الأمن، وخلصت دراسة **"المشاقبة، 2020"** إلى أن الأمن المجتمعي يرتكز على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع وعوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والتعايش والشعور بالانتماء وروح المواطنة لدى أفراد المجتمع، وتوصلت دراسة **"أحمد، 2022"** إلى أن التنمية البشرية هي ركيزة الأمن الإنساني للمجتمع وأن الاكتفاء الذاتي للأفراد يتحقق ضمن استقرار المجتمع وأمنه، وتتفق الدراسة الحالية مع الادبيات السابقة بوجود ارتباط إيجابي بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، فتعزيز الأمن المجتمعي يؤذي إلى توفير المناخ الملائم لإحداث التنمية البشرية.

الأمن المجتمعي وأثره في تحقيق التنمية البشرية:

يشكل الأمن المجتمعي جزءًا مهمًا من رفاهية الناس، وبالتالي فهو هدف التنمية البشرية المتمثل في "توسيع خيارات الانسان" وانعدام الأمن يعيق استخدام الإمكانيات البشرية، مما يؤثر سلبًا على تحقيق هدف التنمية البشرية، وفي سياق الدراسة سيتم عرض المحاور الاتية: الأمن المجتمعي وأبعاده، التنمية البشرية وأهدافها، دور الأمن المجتمعي في تحقيق التنمية البشرية.

1. الأمن المجتمعي وأبعاده:

يدور مفهوم الأمن المجتمعي حول توفير حالة من الطمأنينة التي يشعر بها الأفراد والجماعات وزوال الخوف نتيجة تماسك المجتمع وتكافله ضد كافة أشكال التهديدات والمخاطر التي تهدد سلامة أفراده في دينهم وأنفسهم وممتلكاتهم بما يضمن لهم تحقيق استقرار المجتمع، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة تصدع إذ أن الإنتاج والابتكار يتطلب حالة السلام والاستقرار (بوقاسم، 2023، ص 205)، **والأمن المجتمعي يرتبط بالاستقرار في حالة توافر منظومة متكاملة من الأبعاد وهي:**

أ. **البعد السياسي:** يتمثل في المحافظة على الكيان السياسي للدولة، والعمل على تحقيق استقرار المجتمع وأمنه على أعلى درجات ممكنة وحماية أفراده ومكوناته الاجتماعية والثقافية ومصالحه العليا وهويته الوطنية لتحقيق قدرًا من العدالة والمساواة.

ب. **البعد الاقتصادي:** ويشمل هذا البعد اتخاذ كل الإجراءات والتدابير والضمانات التي تؤهل الأفراد للحصول على احتياجاتهم الأساسية من المأكل والملبس والعلاج والعمل على توفير كل ما يلزم لتحسين الظروف المعيشية وإيجاد فرص عمل للأفراد، وتنمية القدرات والمهارات من خلال البرامج التعليمية، وإتاحة المجال لممارسة العمل الحر في إطار التشريعات والقوانين القادرة على مواكبة متطلبات العصر (العمري، 2020، ص ص 588 - 589).

ت. **البعد الاجتماعي:** يتمثل في شعور الأفراد بالانتماء للجماعة والمجتمع، وتوفير الأمن بالقدر الذي يعزز الانتماء والمواطنة واحترام تراث المجتمع الذي يمثل هويته، وخلق حالة من التوازن بين الطبقات الاجتماعية، والتكيف والتوازن الاسري، وحماية الفئات الأكثر عرضة للعنف، وتعزيز الصحة المجتمعية من خلال توفير الوسائل والخدمات.
ث. **البعد المعنوي والفكري:** يتمثل في احترام المعتقدات الدينية، ومراعاة حرية الأقليات والاحتفاظ بالعادات والقيم التي تميز كل مجتمع عن أخر. (أبوسبيحة، 2023، ص 69)

الجدير بالذكر أن هذه الأبعاد يتم تحقيقها وفقًا للمستويات التالية: أمن الفرد، وأمن المجتمع، وأمن الإقليم، والأمن الدولي، فالفرد ينتهج السلوك الذي يحقق له الأمن من المخاطر التي تهدد حياته أو ممتلكاته، ويلجأ إلى القانون لتوفير الأمن دون التعدي على الأخرين، أما أمن المجتمع فهو يرتبط بأجهزته المتعددة التي تسخر كافة الإمكانيات لحمايته داخليًا وخارجيًا، وهنا يبرز دور المسؤولية المجتمعية التي تتطلب من الأفراد مساندة أجهزة الدولة في تنفيذ سياستها، ويتحقق الأمن الإقليمي من خلال تعاون مجتمعات الأقاليم لحماية مصالحها، أما الأمن الدولي فيتم عن طريق المنظمات الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبذلك فاستراتيجية تحقيق الأمن المجتمعي **تتم في التالي:**

1. **الحماية:** وهي حماية الأفراد والمجتمع بتفعيل دور الشراكة بين أفراد المجتمع وأدوات الضبط الاجتماعي من خلال مبادرات وقائية اجتماعية، تربوية، واقتصادية تعتمد على تعزيز الثقة بين الأفراد والجماعات والأجهزة الأمنية ونشر الوعي وتعزيز التكافل الاجتماعي وحماية الفئات المهمشة لضمان الاستقرار المستدام. (حسين، 2025)
2. **التمكين:** هو اكساب الأفراد والجماعات القدرة على تحديد احتياجاتهم والتحديات التي تواجههم ويتضمن ذلك تعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية وتشجيع المواطنة الفاعلة ودعم المبادرات المجتمعية (الإسكوا، 2025)، **ويقوم الأمن المجتمعي على مجموعة مقومات أهمها ما يلي:**

أ. التماسك والتكافل الاجتماعي من خلال تعزيز الروابط بين أفراد المجتمع وتوفير التكافل المادي والمعنوي.
ب. العدالة والمساواة وتطبيق القوانيين والأنظمة التشريعية وضمان الحقوق والواجبات وحفظ العدالة المجتمعية.
ت. الأمن الفكري والقيمي ووجود مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربوية تساهم بفاعلية بغرس القيم الإيجابية، وتنمي روح المسؤولية لدى الأفراد والجماعات تجاه مجتمعهم.
ث. التعايش والتسامح ونشر ثقافة الحوار وقبول الأخر، ونبذ العنف، وتعزيز روح المواطنة والانتماء.
ج. الأمن الاقتصادي بتوفير فرص العمل ومحاربة الفقر والبطالة، وتحقيق العيش الكريم. (المعطي، 2023)

2. **التنمية البشرية وأهدافها:**

يشير مفهوم التنمية البشرية إلى العلاقة التبادلية بين البشر والتنمية، وفي الخمسينات من القرن الماضي كان مفهوم التنمية مختصرًا على تنمية الموارد البشرية أي استثمار الطاقات البشرية فالاهتمام بالمورد البشري يعد عملية ضرورية لاستثمار رأس المال المادي، وقد تطور المفهوم ليشير إلى ضرورة تجاوز الاثار السلبية للسياسات التنموية، ثم ارتبط بمكافحة الفقر وتلبية الحاجات الأساسية، واخيرًا ازداد الوعي بجوهر التنمية البشرية بكونها توضع في خدمة الناس وليس وضع الناس في خدمة التنمية، وبذلك أصبحت التنمية البشرية تعني قدرة الأفراد على تحديد اختياراتهم الخاصة فيما يتعلق بمصادر رزقهم وبأمنهم الخاص ووضعهم السياسي باعتبار الانسان هو عنصر التنمية وغايتها في نفس الوقت (الرفاعي، حسانين، 2022، ص 63)، وهي تنمية بالناس ومن أجلهم، وأنها تحقيق الضروريات من العيش والتعليم والصحة والعمل والبيئة السليمة ونوعية الحياة، وأيضًا الكرامة والحرية ذلك أن حقوق الانسان هي المقياس الحقيقي للتنمية البشرية (بن عمران، 2006، ص 264)، والتنمية البشرية يجب أن تتصف بالشمول باعتبارها أحد ركائز الموارد البشرية أو عناصر التنمية المتكاملة التي تشمل كل جوانب الحياة الإنسانية، ومن ابرز ما تشمل عليه التنمية البشرية من عوامل الاتي:

- **الأوضاع السكانية:** الاستغلال الأمثل للموارد البشرية.
- **الأوضاع الصحية:** تحسين مستويات الرعاية الصحية وخفض الوفيات وارتفاع أمد الحياة.
- **أوضاع التعليم:** تطوير برامج التعليم وتنويع التخصصات.
- **الأوضاع الاجتماعية:** تنمية ثقافة العمل والانجاز وتغيير المفاهيم المرتبطة ببعض المهن.
- **الأوضاع الإدارية:** تطوير أساليب الإدارة وتبني الخطط.
- **الأوضاع التكنولوجية:** استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها.
- **الظروف السكانية:** رفع مستويات المعيشة وخفض الكثافة.
- **الأوضاع الطبقية:** مرونة البناء الاجتماعي والمساواة الاجتماعية.
- **الأوضاع السياسية:** عدم احتكار السلطة وتحقيق الديمقراطية.
- **أوضاع العمل:** تطور تقسيم العمل ورفع المهارات الفنية والإدارية. (رشيد، 2015، ص 118)

وتتمثل أهم عناصر التنمية البشرية فيما يلي:

1. **التمكين:** وذلك بإتاحة الفرص امام الأفراد للمشاركة في صنع القرارات المرتبطة بمصيرهم وتوسيع وتطوير قدراتهم دون التعرض لمختلف أوجه الحرمان.
2. **الاستدامة:** تشير إلى الاستفادة من مختلف الموارد المتاحة لتلبية حاجات الجيل الحالي دون التقليل من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم.

3. **الأمن:** لتمكين الأفراد وتنمية قدراتهم لابد من القضاء على كل المظاهر التي تزعزع أمن المجتمع كالجوع والنزعات والحروب. (الرفاعي، حسانين، مرجع سبق ذكره، ص ص 69 – 71)

وتكمن أهمية التنمية البشرية في ضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة من خلال حماية البيئة والموارد الطبيعية، وأيضًا تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز السلام والاستقرار بخفض الفقر وعدم المساواة، **أما عن أهداف التنمية البشرية فهي كالتالي:**

- إعداد وتكوين الأفراد ليكونوا قادرين على مواجهة متغيرات الحياة التي تحدث من حولهم بشكل إيجابي وفعال، لمواكبة العصر والاستفادة من معطياته والإسهام في تطويرها بما لديهم من قدرات وطاقات.
- إكساب الأفراد المهارات والكفايات المطلوبة لتنميتهم وتأهيلهم للقيام بدورهم بكفاية وفاعلية بقصد تحسين نوع الحياة ورفع مستوى الرفاهية.
- تيسير وصول جميع الناس إلى الموارد وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- بناء وتكوين أفراد يحسنون التفاعل مع المشكلات والتحديات باستخدام الأساليب العلمية في حل هذه المشكلات ومواجهة التحديات.
- العمل على إشاعة الأمن والأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات في المجتمع. (أبو النصر، محمد، 2017، ص 89)

3. دور الأمن المجتمعي في تحقيق التنمية البشرية:

أوضحت العديد من التقارير والدراسات أن الأمن المجتمعي يعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية، وأنه لا يمكن الفصل بين الأمن والتنمية إذ أن هناك علاقة ارتباط كُلي بينهما فالإخلال بأحدهم يعني الأخلال بالأخر، فلكل منهما هدف واحد وهو تلبية حاجات المجتمع والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية بما يحقق التوازن من جانب والاستقرار من جانب أخر، فالأمن المجتمعي والتنمية البشرية يشكلان عملية تطور دائمة الحركة تهدف إلى الرُقي لأعلى المستويات، **وبالتالي فإن دور الأمن المجتمعي في تحقيق التنمية البشرية يكمن في الاتي:**

- يوفر الأمن الطمأنينة التي تشجع على العمل والإنتاج والابداع والابتكار، وحماية الأفراد والمجتمع من مخاطر العنف والخوف وهو ما يُعد أساسًا لعملية التنمية البشرية.
- ترسيخ القيم الإنسانية، وتعزيز التكافل الاجتماعي مما ينمي الشعور بالانتماء والمواطنة.
- يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي حيث يرتبط الأمن المجتمعي بقدرة الأفراد على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل التنمية المستدامة فالمجتمعات الأمنة تشهد معدلات أقل من الجريمة والعنف مما يتيح فرص حياة أفضل للأفراد. (جلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 281 – 282)

ومقومات الأمن المجتمعي للتنمية البشرية هي مجموعة من الأسُس والشروط المتصلة بالاندماج الاجتماعي، والتوافق والاستقرار السياسي، ومستوى المعيشة، وتحقيق التنمية البشرية في مجتمع مستقر يعتمد على هذه الأسُس حيث تشمل: التكافل والتعايش ونشر قيم التسامح ونبذ العنف وتعزيز الانتماء المجتمعي، وسيادة القانون وفرض النظام العام والحد من الجريمة مما يعزز الثقة بين أفراد المجتمع والقوى الأمنية، وكذلك توفير الخدمات الأساسية وضمان التمكين والوصول إلى التعليم والصحة وفرص العمل (براجل، 2023، ص 70)، وإلى جانب مقومات الأمن المجتمعي الذي يهدف إلى توفير الاستقرار الذي يدعم التنمية البشرية المستدامة في المجتمعات المعاصرة إلا أن هذه المجتمعات وفي عالم اليوم تشهد عدة توترات على مختلف الأصعدة المحلية، والمجتمعية، والعالمية، **والتي لخص مظاهرها تقرير اللجنة الدولية المقدم لليونسكو عام 1996 في الاتي:**

- **التوتر بين المحلي والعالمي،** أي بين أن يصبح الانسان مشاركًا في المسيرة العالمية، دون أن ينفصل عن واقعه المحلي والمشاركة في مسيرته، وبين انشغاله بالقضايا والمخاطر العالمية، كمشكلات البيئة والنزعات والحروب، وبين قضايا مجتمعه وتطلعاته الخاصة في الحياة الكريمة.
- **التوتر بين العادات والتقاليد الاجتماعية وتوجهات الحداثة،** أي المواءَمَة بين التغيُر دون التنكُر للذات والهوية، واللغة وقيم المجتمع المحلي وثوابته.
- **التوتر بين الحرص على تكافؤ الفرص،** وانتشار الفقر والبطالة، والذي يتطلب التوفيق بين ثلاث قوى على حد تعبير اللجنة وهي: المنافسة الحافزة، والتعاون المقوى، والتضامن الموحد. (عمار، 1999، ص ص 61 – 62)

نتائج الدراسة:

كشفت البيانات أن **التركيب النوعي** للمبحوثين جاء بنسبة (56%) للذكور، بينما بلغت نسبة الإناث (44%)، أما ال**بناء العمري** فقد وصلت نسبة (36%) للفئة (36 – 40)، وجاءت نسبة (22%) للفئة (41 – 50)، وأيضاً نسبة (22%) للفئة (31 – 35)، ثم نسبة (20%) للفئة (25 – 30)، أما **المستوى التعليمي** وصلت نسبة (58%) للحاصلين على التعليم الجامعي، ونسبة (26%) للحاصلين على تعليم ثانوي أوما يعادله، ثم نسبة (16%) للحاصلين على تعليم عالي، وسيتم عرض محاور الدراسة الميدانية في التالي:

المحور الأول: طبيعة دور الأمن المجتمعي في احداث التنمية البشرية:

أشارت الدراسة إلى أن الأمن المجتمعي هو سلامة المجتمع من المخاطر التي تهدد حياة أفراده مثل النزعات، والحروب الأهلية، والخارجية، والجوع، والفقر، والبطالة، وأكد المبحوثين على ضرورة تفعيل أدوات الضبط الاجتماعي الرسمية والتي تشمل القوانين والتشريعات والأجهزة الأمنية، وأيضًا تفعيل العقوبات الرسمية، واللجوء إلى أدوات الضبط الاجتماعي الغير رسمية المتمثلة في الدين والعادات والتقاليد، حيث وصلت نسبة الاستعانة بالأجهزة الأمنية لفض النزعات والردع إلى (30%)، بينما بلغت نسبة الرجوع إلى الحكماء والأعيان وشيوخ المحلة إلى (70%).

المحور الثاني: تأثير الأمن المجتمعي على تحقيق التنمية البشرية:

أسفرت الدراسة عن استجابة الأفراد للمشاركة في المشروعات التنموية في ظل توافر بيئة أمنة ومتوازنة ومستقرة وذلك بنسبة (29%)، وأن التنمية البشرية مطلب أساسي يمكن تحقيقها بآليات الأمن المجتمعي والتي تعد هدف لعملية التنمية ووسيلتها وهي التكافل والتضامن الاجتماعي، وتوفير الأمن المؤسسي والوقائي للحد من الجريمة والعنف وإصلاح وتأهيل المنحرفين، وإتاحة تكافؤ الفرص وتوفير الرعاية الصحية للجميع، والاهتمام بالتعليم وخاصة التعليم المستمر، والمستثمر، والتمسك بالقيم والهوية المجتمعية المتعارف عليها.

والملاحظ في ضوء نتائج الدراسة الميدانية والتي تجيب على التساؤل الرئيسي للدراسة بأن الأمن المجتمعي له تأثير في تحقيق التنمية البشرية وذلك من خلال وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم يمكن تحقيق تنمية بشرية قائمة على توسيع قدراتهم وخياراتهم والتي تساعد على تطوير حياة صحية وأمنة وهو ما يتفق مع نتائج الأدبيات السابقة وما أكدت عليه النظرية الوظيفية في تأثير الأنظمة والمؤسسات على البناء الاجتماعي.

توصيات الدراسة:

1. دعم المراكز البحثية، والعمل على تطبيق ما ورد بها من نتائج علمية، وإنشاء فرق عمل للتعريف بأهمية الأمن المجتمعي وأثره في تحقيق التنمية البشرية.
2. اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير المتعلقة بدعم الأجهزة الأمنية والجهود الاجتماعية، لمكافحة الجريمة والعنف لتحقيق الاستقرار المجتمعي بما يسهم في احداث تنمية بشرية مستديمة.
3. تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وخلق تكافؤ فرص العمل، وحل المشكلات التي تواجههم من أجل غدٍ أفضل لهم، ودعم قدرتهم على البدل والعطاء للمجتمع دون ضغوط حياتية.
4. العمل على تنمية المهارات والقدرات، وتشجيع الأفراد على المشاركة الجادة في عملية التنمية، وتفعيل دور المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بوضع آليات لتوفير الحماية والأمن لأفراد والمجتمع.

قائمة المراجع:

1. أبو النصر، مدحت؛ محمد، ياسمين مدحت، (2017)، التنمية المستدامة مفهومها ـ أبعادها ـ مؤشراتها، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2. أبو سبيحة، المبروك محمد أبو القاسم، (2023)، تأثير الأمن المجتمعي في الانسجام المجتمعي الحالة الليبية نموذجا، مجلة الاعلام والعلوم والاجتماعية للأبحاث التخصصية، المعهد الماليزي للعلوم والتنمية، المجلد6، العدد1.
3. أحمد، طيفوري رحماني بوزينة، (2022)، التنمية البشرية والأمن القومي العربي ـ رؤية سوسيولوجية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ـ بحوث ودراسات، جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد9، العدد2.
4. الرفاعي، أحمد حمدان؛ حسانين، محمد مصطفى حلمي، (2022)، التنمية المستدامة في إطار المتغيرات العالمية، الإسكندرية، دار الكتب والدراسات العربية.
5. إسمهان، خرموش، (2018)، الأمن المجتمعي مدخل لبناء الأمن الإنساني، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا ـ برلين، العدد4.
6. الخواجة، محمد ياسر، (2014)، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.
7. العمري، منير، (2020)، الأمن المجتمعي مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى، مجلة آفاق علمية، منشورات المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، المجلد12، العدد2.
8. الكواري، حنان عبد الله، (2012)، الأمن الاجتماعي وتأثيره على التربية في ضوء التحديات المعاصرة، ط1، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر.
9. المشاقبة، أمين، (2020)، الأمن المجتمعي: المعنى ـ والأبعاد والتحديات (إطار نظري)، المؤتمر العلمي الدولي للعمل الاجتماعي نحو استراتيجية عمل اجتماعي للتدخل بالأزمات، 14 ـ 15، تشرين أول، بيروت، لبنان.
10. بركات، علي سعد، (2011)، الأمن الاجتماعي (دراسة حالة ـ جامعة دمشق، دمشق)، وزارة الثقافة.
11. براجل، الصالح، (2023)، مقومات الأمن المجتمعي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، الجزائر، المجلد12، العدد2.
12. بن عمران، محمد، (2006)، التنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة الجامعة المغاربية، السنة الأولى، العدد2.
13. بوقاسم، أمال، (2023)، العمل التطوعي ألية لتحقيق الأمن المجتمعي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، باتنة1، الجزائر، المجلد12، العدد2.

14. جبر، وليد عبد، (2009)، الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة العراق أنموذجا، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، مجلد1، العدد6.
15. جلبي، علي عبد الرازق، (2016)، علم الاجتماع والتنمية المستدامة المقومات والمؤشرات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
16. جميلة، علاق، (2018)، مقاربة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد1، المجلد7.
17. خاطر، أحمد مصطفى، (1999)، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
18. رشيد، بكاري، (2015)، أهداف التنمية البشرية وأبعادها، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الاغواط، الجزائر، العدد11.
19. رفاعي، عبير محمد عباس، (2015)، الأمن الإنساني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية لقرية الشيخ درغام، المؤتمر الجغرافي العلمي الدولي الأول: اتجاهات التنمية المستدامة في الوطن العربي وآفاق المستقبل 27 – 29 ابريل.
20. سلام، سميرة، (2018)، تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع.
21. عمار، حامد، (1999)، في التنمية البشرية وتعليم المستقبل دراسات في التربية والثقافة 7، ط1، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب.
22. عمار، حامد، (1998)، مقالات في التنمية البشرية العربية دراسات في التربية والثقافة 6، ط1، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب.

الأنترنت:

1. الإسكوا، (2025)، معجم المصطلحات الإحصائية، 2 – 11 – 2025. www.nuecwa.org
2. حسين، راوية فيصل، (2025)، الأمن المجتمعي، 12 – 12 – 2025. Pydrojava.org